

المجلس التشريعي الفلسطيني

تقرير حول

أعمال المجلس خلال دوراته العشر
1996 مارس (آذار)-يناير (كانون الثاني) 2006

إعداد مكتب مقرر عام المجلس

مقدمة

تشكل المجلس التشريعي الفلسطيني عبر انتخابات عامة جرت بتاريخ 1996/1/20 ليكون أول تعبير لممارسة الشعب الفلسطيني لاختيار ممثليه بشكل حر ومباشر وعلمي، وكرمز من رموز السيادة الوطنية على الأرض الفلسطينية.

وقد حدد المجلس التشريعي في نظامه الداخلي المهام والوظائف الملقاة على عاتقه وهي سن التشريعات وممارسة الدور الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية إضافة إلى المهام الأخرى ذات البعد السياسي والدولي ودوره في الحفاظ على حقوق المواطنين وحررياتهم العامة، كما حدد أيضا الأدوات والآليات التي تنظم أدائه لمهامه فنص على تشكيل لجانه الدائمة وحدد لها مهامها.

وقد حقق المجلس خلال دوراته العشرة العديد من الإنجازات على الرغم من جميع الصعوبات والمعوقات الداخلية والخارجية التي أثرت على أدائه وقيامه بمهامه ومسؤولياته، خاصة تلك المعوقات التي وضعها الاحتلال ولا زال والتي تحول دون تمكينه من أداء مهامه على الوجه الأكمل.

كذلك فقد كان البناء المؤسسي للمجلس من أهم القضايا التي أعطيت الأولوية، وقد أوكل النظام الداخلي للمجلس المهام الإدارية والمالية لأمانة السر ممثلة بأمين السر والأمانة العامة والدوائر والوحدات التابعة لها، فقد تولت الأمانة العامة الإشراف على جميع الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية والعلاقات العامة والبروتوكول ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وضبط وحفظ وثائقه.

وفي سبيل ذلك، أقام المجلس العديد من الإدارات والوحدات المساندة وهي دائرة مقرر عام المجلس، الدائرة المالية، الدائرة الإعلامية، دائرة العلاقات العامة والبروتوكول، دائرة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، الدائرة القانونية، الدائرة الفنية، الشؤون الإدارية، وحدة شؤون الموظفين، وحدة البحوث البرلمانية، وحدة التخطيط والتطوير، وحدة التدريب، الوحدة المالية، وحدة المرأة والطفل، ووحدة الرقابة والجودة.

دائرة مقرر عام المجلس

شكل مكتب مقرر عام المجلس الجهة المباشرة التي تقدم الدعم والإسناد لعمل المجلس ولجانه وأعضائه خاصة ما يتعلق بأداء المجلس لدوره الرقابي والتشريعي وذلك عبر دوائره الفرعية المختلفة، اللجان وحفظ السجلات ومقرر جلسات المجلس والمحضر الحرفي (الهانسرد). ويعد طاقم مكتب مقرر عام المجلس أكبر طواقم المجلس من حيث عدد الموظفين، الذين تم تأهيلهم للقيام بمهامهم في تقديم الدعم والإسناد للمجلس ولجانه وأعضائه عبر العديد من البرامج التدريبية.

الدائرة المالية

قامت الدائرة المالية بالإشراف على كافة الشؤون المالية الخاصة بالمجلس وأعضائه ووضع موازنة المجلس ومتابعة الإنفاق منها، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات مالية.

دائرة البروتوكول والعلاقات العامة

أشرفت دائرة البروتوكول والعلاقات العامة على تنسيق استقبال الوفود الرسمية الزائرة للمجلس والتي بلغت أكثر من 450 وفداً رسمياً عربياً وأجنبياً وتنظيم زيارات وفود التي أرسلها المجلس إلى الخارج والتي بلغت أكثر من 250 زيارة.

الدائرة القانونية

عملت الدائرة القانونية منذ بداية تأسيسها على متابعة ودراسة مشاريع القوانين المحالة لها من اللجان وإعداد مسودات القوانين المقترحة من أعضاء ولجان المجلس وتقديم الاستشارات القانونية حول المواضيع الرقابية التي ناقشها المجلس ولجانه، فقد قدمت الدائرة دراسات حول ما يزيد عن 102 دراسة ومذكرة قانونية.

الدائرة الإعلامية

تولت الدائرة المتابعة الإعلامية لنشاطات المجلس المختلفة وتزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المختلفة، وبث جلسات المجلس على الهواء تلفزيونياً وإذاعياً وتوزيع الجلسات على محطات التلفزة المحلية وإعداد أفلام وثائقية وبرامج تلفزيونية وإذاعية حول المجلس، كما تولت الدائرة مسؤولية إصدار مجلة المجلس كمجلة ناطقة باسم المجلس وكذلك إصدار المطبوعات والنشرات التي تصدر باسم المجلس.

الدائرة الفنية

تولت إدارة شؤون مباني ومقرات المجلس وتقديم الدعم الفني لقاعات الاجتماعات (نظام الصوت، الفيديو، الفيديو كونفرنس) وصيانة الأجهزة العامة في المجلس وإعداد قوائم الاحتياجات لدوائر المجلس ومقراته، وتحديد المواصفات الفنية لمشتريات المجلس من الأجهزة والمعدات.

وحدة التدريب والتطوير

تولت وحدة التدريب والتطوير حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية والتطويرية لموظفي المجلس والعمل على تطوير قدراتهم من خلال عشرات البرامج التدريبية التي عملت على تنظيمها، كما قامت بتقييم برامج التدريب ومتابعتها وإعداد أدلة الإجراءات الخاصة بالمشاركة في برامج التدريب وكيفية الاستفادة منها، وبلغ عدد الدورات التي نظمتها الوحدة 191 دورة تدريبية في مختلف النواحي الإدارية والإعلامية والتشريعية والكمبيوتر واللغات.

وحدة البحوث البرلمانية

قامت وحدة البحوث البرلمانية بإعداد عشرات الدراسات والتقارير حول مشاريع القوانين والقضايا التي ناقشها المجلس ولجانه، فقد أجابت الوحدة في الفترة من 1996 – 2006 على 1568 استفساراً كما قدمت الوحدة 281 ورقة عمل تتعلق بمشاريع القوانين وعقدت الوحدة 35 ورشة عمل تتعلق بمواضيع مختلفة.

المكتبة

قامت مكتبة المجلس التشريعي منذ تأسيسها في عام 1997 بتقديم خدمة المعلومات لأعضاء المجلس وموظفيه وتوفير هذه المعلومات من مصادرها المختلفة، وقد بلغ عدد الكتب في المكتبة ما يقارب 16 ألف كتاب ومرجع في مختلف المواضيع خاصة القانونية، إضافة إلى العديد من المجلات

والدوريات العربية والدولية، وقد وصل عدد زوار المكتبة منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2005 نحو 4012 زائر وبلغ عدد الكتب المعارة 1523 كتاب ومرجع.

دائرة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات

تولت دائرة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات تقديم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات للمجلس وأعضائه ودوائره المختلفة كما تولت الإشراف على شبكة المعلومات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات في المجلس.

وحدة التخطيط والتطوير

قامت الوحدة بصياغة الخطط التطويرية طويلة وقصيرة المدى للمجلس ودوائره وتقديم الدعم الفني للجان تنسيق المساعدات الخارجية للمجلس.

الشؤون الإدارية

قدمت دائرة الشؤون الإدارية الخدمات الإدارية لكافة دوائر المجلس ووحداته والإشراف على شؤون المكاتب الفرعية ومكاتب الأعضاء.

وحدة شؤون الموظفين

تابعت وحدة شؤون الموظفين كافة القضايا المتعلقة بموظفي المجلس لدى الدوائر المختصة وذلك من حيث التعيينات والترقيات والعلاوات والنقل والاجازات.

وحدة المرأة والطفل

تولت الوحدة متابعة القضايا الخاصة بحقوق المرأة والطفل في مشاريع القوانين التي ناقشها المجلس.

وحدة الارتباط والتنسيق

تولت الوحدة متابعة إجراءات تحرك الإخوة أعضاء المجلس وتنسيق سفرهم وعودتهم.

الوحدة المالية

تتولى الوحدة تقديم الدعم والإسناد للجنة الموازنة والشؤون المالية من خلال تحليل الموازنة العامة السنوية، والتقارير ربع السنوية حول تنفيذ الموازنة العامة، والحساب الختامي.

انجازات المجلس خلال عشرة دورات تشريعية

أولاً: جلسات المجلس

عقد المجلس التشريعي خلال دوراته العشرة الماضية نحو (274) جلسة منها (200) جلسة عادية و (74) جلسة خاصة صدر عنها نحو (962) قراراً، فقد عقد المجلس (43) جلسة خلال دورته الاولى و (32) جلسة خلال دورته الثانية، و (32) جلسة خلال دورته الثالثة، و (25) جلسة خلال دورته الرابعة، و (24) جلسة خلال دورته الخامسة، و (14) جلسة خلال دورته السادسة، و (12) جلسة خلال دورته السابعة، و (27) جلسة خلال دورته الثامنة، و (13) جلسة خلال دورته التاسعة، و (36) جلسة خلال دورته العاشرة والأخيرة.

وعقد المجلس التشريعي (8) جلسات خاصة لمناقشة الموازنات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، و (6) جلسات خاصة بمنح الثقة بالحكومة الفلسطينية. والجدولين المبينين أدناه يوضحان عدد جلسات المجلس العامة والخاصة موزعة على دورات المجلس.

جدول رقم (1)

جلسات المجلس التشريعي العادية 1996 – 2005

الدورة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	المجموع
الجلسات العادية	39	28	21	16	18	12	7	15	21	23	200
الجلسات الخاصة	4	4	11	9	6	2	5	12	10	11	74

وقد بلغ عدد أيام اجتماعات المجلس خلال الدورات العشر السابقة 520 يوم عمل موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

عدد أيام اجتماعات المجلس 1996 – 2005

الدورة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	المجموع
عدد أيام العمل	79	78	75	55	31	19	13	37	71	62	520

ثانياً: قرارات المجلس

أخذ المجلس التشريعي منذ تنصيبه في آذار من عام 1996 وحتى الدورة العاشرة والأخيرة 2005/11/9 نحو 962 قراراً غطت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والحكم المحلي والقضايا التشريعية والتنظيمية الداخلية، وقد جاءت معظم هذه القرارات عبر التوصيات التي تقدمت بها اللجان الدائمة والمؤقتة إلى المجلس، وقد توزعت هذه القرارات على دورات المجلس العشر على النحو المبين في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

قرارات المجلس التشريعي 1996-2005

الدورة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	المجموع
--------	--------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------	---------

ثالثاً: القوانين التي أقرها المجلس ومشاريع القوانين التي لا زالت على جدول أعماله

ورث الشعب الفلسطيني مئات التشريعات منذ العهد العثماني مروراً بالانتداب البريطاني والحكم الأردني والمصري ثم الحكم العسكري الإسرائيلي وقد شكل ذلك عبأ كبيراً على المجتمع الفلسطيني سواء من حيث تضارب هذه التشريعات من جهة وقدمها من جهة ثانية وخدمة بعضها لأغراض غير وطنية (الأوامر العسكرية الإسرائيلية) من جهة ثالثة ومن ثم فقد قام المجلس التشريعي بدور كبير في وضع تشريعات فلسطينية حديثة تستجيب لواقع المجتمع الفلسطيني وتعالج المستجدات التي شهدتها هذا المجتمع وقد بلغ عدد القوانين التي انتهى المجلس من إقرارها ومشاريع القوانين التي لا زالت على جدول أعمال المجلس بالقراءات المختلفة (220) قانوناً، فقد انتهى المجلس من إقرار (93) قانوناً وتم إصدارها من قبل رئيس السلطة الوطنية كان من بينها ثمانية قوانين بشأن الموازنة العامة للسلطة الوطنية، وهناك (7) قوانين انتهى المجلس من إقرارها ولم يتم إصدارها من قبل الرئيس بعد

وانتهى المجلس من إقرار مشروع قانونين بالقراءة الثالثة ومشروع قانونين بالقراءة الثانية و (7) مشاريع قوانين انتهى المجلس من إقرارها بالقراءة الأولى و (37) مشروع قانون قبلها المجلس بالمناقشة العامة فيما لا زال (31) مشروع قانون لدى اللجان المختصة لإبداء الرأي فيها، وأعاد المجلس (7) مشاريع قوانين إلى مجلس الوزراء وأوقف النقاش في (4) مشاريع قوانين ورفض (7) مشاريع قوانين، وأجل النقاش في (8) مشاريع قوانين. وقد شملت القوانين التي انجزها المجلس وتلك التي ما زالت على جدول أعماله مختلف القطاعات المنظمة لحياة المجتمع ابتداءً بالشأن الداخلي للمجلس إلى الشأن القضائي (قانون السلطة القضائية، وقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون الإجراءات الجزائية وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون البيئات وقانون التحكيم وقانون المحامين النظاميين)، والقوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي والمالي (قانون تنظيم الموازنة العامة، وقانون المصارف، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون المصادر الطبيعية وقانون المياه وقانون الزراعة وقانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، وقانون المواصفات والمقاييس وقانون العطاءات للاشغال الحكومية، وقانون اللوازم وقانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين وقانون الكسب غير المشروع)، والقوانين المتعلقة بالشأن الاجتماعي (قانون التعليم العالي وقانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية وقانون التقاعد العام وقانون حقوق المعاقين وقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وقانون مراكز التأهيل والإصلاح)، والقوانين المتعلقة بالشأن الإداري (قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية وقانون الانتخابات العامة، وقانون الهيئات المحلية وقانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن وقانون الاحصاءات العامة، وقانون الدفاع المدني وقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية)، والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة (قانون الاجتماعات العامة وقانون البيئة وحماية المستهلك).

يضاف إلى ما تقدم عشرات مشاريع القوانين التي تنظم مختلف القطاعات السابقة والتي لا زالت في مرحلة الإعداد في المجلس.

جدول رقم (4)

القوانين ومشاريع القوانين التي اقرها المجلس او ما زالت على جدول اعماله 1996-2005

الرقم	وضعية القانون او مشروع القانون في المجلس	العدد
1.	مشاريع قوانين اقرها المجلس واصدرت	93 من بينها 8 موازنات عامة
2.	قوانين اقرها المجلس ولم تصدر	7
3.	مشاريع قوانين اقرها بالقراءة الثالثة	2
4.	مشاريع قوانين اقرت بالقراءة الثانية	2
5.	مشاريع قوانين اقرت بالقراءة الاولى	7
6.	مشاريع قوانين قبلت بالمناقشة العامة	37
7.	مشاريع قوانين في اللجان لابداء الرأي	31
8.	مشاريع قوانين تم اعادتها لمجلس الوزراء	7
9.	مشاريع قوانين تم وقف نقاشها	4
10.	مشاريع قوانين اجل نقاشها	8
11.	مشاريع قوانين سحبها مجلس الوزراء	3
12.	مشاريع قوانين رفضت	4
13.	مشاريع قوانين اخرى	8
المجموع		220

وقد بلغ عدد مشاريع القوانين التي تم اقتراحها من قبل أعضاء المجلس (59 مشروع قانون بينما تقدمت لجان المجلس بـ 36 مشروع قانون، وقدم مجلس الوزراء 125 مشروع قانون).

رابعاً: الأسئلة الموجهة للوزراء

في إطار الدور الرقابي للمجلس التشريعي وبالاستناد الى نص المادة (43) من القانون الاساسي والمادة (75) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي اللتان اعطتا الحق لنواب المجلس توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة أو أحد الوزراء فيها فقد مارس المجلس ممثلاً بنوابه هذا الحق حيث بلغ عدد الاسئلة التي تم توجيهها الى الحكومة او الوزراء خلال دورات المجلس العشرة (434)سؤال شملت كافة القضايا (الشؤون المدنية والعدل والمواصلات والصحة والمالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشؤون الاجتماعية والخارجية والتخطيط والاسكان والعمل والداخلية والحكم المحلي والاشغال العامة والتربية والتعليم العالي والسياحة والاثار والزراعة والاقتصاد الوطني والشباب والرياضة والاسرى والاقواق والثقافة والإعلام)، وقد توزعت هذه الاسئلة على دورات المجلس على النحو المبين في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

الأسئلة الموجهة من اعضاء المجلس للوزراء 1996-2005

الدورة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشر	المجموع
العدد	3	69	44	82	15	- -	21	60	79	61	434

خامساً: الاستجابات

استخدم أعضاء المجلس التشريعي أداة الاستجابات (5 مرات وذلك في قضايا تتعلق بالصحة والمعاقين والتربية والتعليم والفلتان الأمني، وقد فعل المجلس هذه الأداة في الدورة العاشرة والأخيرة حيث جاءت جميع هذه الاستجابات في هذه الدورة.

سادساً: الدبلوماسية البرلمانية

أرسى المجلس التشريعي خلال السنوات العشر الماضية جهدا دبلوماسيا متميزا، حيث استقبل المجلس عشرات الوفود من رؤساء دول وحكومات، ورؤساء برلمانات، ووزراء خارجية، وممثلي مؤسسات حكومية وغير حكومية، ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى. وقد بلغ عدد هذه الوفود 126 وفدا.

وكذلك فقد قام المجلس بإرسال وفود بلغ عددها أكثر من 250 وفدا رسميا زارت مختلف دول وبرلمانات العام حاملة القضايا الوطنية إلى هذه الدول. كما انشأ المجلس العديد من لجان الصداقة البرلمانية مع برلمانات كل من استراليا، نيوزلندا، مصر، تونس، الأردن، هنغاريا، ألمانيا، النرويج، كندا، بلجيكا، روسيا، الدنمارك، أوكرانيا، تركيا، جنوب إفريقيا، السويد، النمسا، بريطانيا، فرنسا، والصين. وقد عملت هذه اللجان على توثيق صلات الشعب الفلسطيني بالشعوب الأخرى.

كما أرسل المجلس عشرات الرسائل في موضوعات عدة إلى برلمانات الدول المختلفة لوضعها في صورة الأحداث والسياسة الإسرائيلية العدائية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته، وتلقى المجلس العديد من رسائل الدعم والمساندة من هذه البرلمانات. لقد أرسلت هذه الدبلوماسية البرلمانية علاقات برلمانية قوية وثابتة بين المجلس التشريعي ومعظم برلمانات دول العام، وفي هذا المجال استطاع المجلس أن يحرك قضية الأخ المناضل مروان البرغوثي عضو المجلس منذ اختطافه من قبل قوات الاحتلال وسجنه وتحرك اتحاد البرلمان الدولي ووكل محامين دوليين من اجل الإفراج عنه. كما قام المجلس بنفس الدور عند اعتقال الأخ المناضل حسام خضر عضو المجلس وطلب من اتحاد البرلمان الدولي تحريك قضيته كما فعل مع الأخ مروان البرغوثي. وما زالت جهود اتحاد البرلمان الدولي جارية في سبيل تحرير زميلينا المناضلين. كما أغنت اللقاءات التي أجراها رئيس وأعضاء المجلس في مختلف دول العالم التجربة الفلسطينية الوليدة مما انعكس ايجابياً على أداء المجلس وقيامه بمهامه التشريعية والرقابية وكرس الحياة البرلمانية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

انجازات لجان المجلس

تطبيقاً لنص المادة (48) من النظام الداخلي فقد شكل المجلس اللجان الدائمة التالية:
لجنة القدس، لجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان، لجنة شؤون اللاجئين (اللاجئين والنازحين والمغتربين الفلسطينيين) اللجنة السياسية (المفاوضات والعلاقات العربية والدولية) واللجنة القانونية (القانون الاساسي والقانون والقضاء)، لجنة الموازنة والشؤون المالية، اللجنة الاقتصادية ولجنة الموارد الطبيعية التي تم دمجها في اللجنة الاقتصادية، ولجنة الداخلية (الداخلية والامن والحكم المحلي) لجنة التربية والقضايا الاجتماعية (التربية والتعليم والثقافة والإعلام والشؤون الدينية والآثار والشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والعمال والأسرى والشهداء والجرحى والمقاتلين القدامى والطفولة والشباب والمرأة) ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان.

وقد قامت اللجان الدائمة والعديد من اللجان المؤقتة الاخرى التي شكلها المجلس بالدور المحدد لها في النظام الداخلي للمجلس وهو الدور الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية وبحث ودراسة مشاريع القوانين والاقتراحات، والقضايا التي أحالها المجلس إليها، وفيما يلي اهم انجازات هذه اللجان.

أولاً: التقارير التشريعية والرقابية

قدمت اللجان الدائمة للمجلس ما يزيد عن (824) تقريراً ما بين تقرير رقابي وتشريعي، وكانت هذه التقارير موزعة على النحو التالي، اللجنة القانونية (184) تقريراً، ولجنة شؤون اللاجئين (20) تقريراً ولجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان (35) تقريراً، ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية (77) تقريراً، ولجنة الداخلية والامن والحكم المحلي (79) تقريراً، واللجنة السياسية (67) تقريراً، واللجنة الاقتصادية (151) تقريراً، ولجنة القدس (12) تقريراً، ولجنة الموازنة (172) تقريراً، ولجنة الأراضي (27) تقريراً يضاف إلى ذلك عشرات التقارير التي تقدمت بها اللجان المؤقتة التي شكلها المجلس لمعالجة العديد من القضايا المهمة.

وشملت القضايا التي عالجتها تقارير اللجان القضايا التشريعية كإحالة وإقرار التشريعات بالقراءات المختلفة، والقضايا السياسية حيث أعطى المجلس مساحة كبيرة من جهده لمتابعة موضوع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والتأكيد على الثوابت الوطنية ومتابعة قضايا الحل النهائي (القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والمياه) كذلك فقد تصدى المجلس للعديد من المهام السياسية على المستوى الوطني خاصة متابعته انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته العامة والممارسات الإسرائيلية في هذا المجال، ومتابعة موضوع الحوار الوطني وتعزيز الجبهة الداخلية وحفظ الأمن والاستقرار ومنع الفلتان الأمني.

وشكلت القضايا الاقتصادية والمالية إحدى الموضوعات البارزة التي عالجتها تقارير اللجان خاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة السلطة الوطنية بشكل خاص والنظام المالي الفلسطيني بشكل عام، ومتابعة الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة والعالم الخارجي، وتوفير المواد الأساسية للمواطنين بأسعار مقبولة، ومتابعة القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية، وعقود الامتياز في المرافق العامة والخدمات الأساسية، ومصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وإدارة المساعدات الدولية.

كذلك خصصت تقارير اللجان جانباً واسعاً للقضايا الاجتماعية من تعليم وصحة وقضايا الفقر والبطالة.

وأخيراً بحثت العديد من تقارير اللجان في قضايا تتعلق بالتجاوزات في المؤسسات العامة واستغلال المنصب العام وإهدار المال العام وأحالت العديد من هذه الملفات إلى النائب العام.

جدول رقم (6)
التقارير الرقابية والتشريعية التي قدمتها اللجان 1996-2005

العدد	اللجنة
77	التربية والقضايا الاجتماعية
79	الداخلية والأمن والحكم المحلي
184	القانونية
151	الاقتصادية
20	لجنة شؤون اللاجئين والفلسطينيين في الخارج
12	القدس
27	الأراضي ومقاومة الاستيطان والجدار
35	الرقابة العامة لحقوق الإنسان والحريات العامة
172	الموازنة والشؤون المالية
67	السياسية
824	المجموع

ثانياً: الاجتماعات وجلسات الاستماع والزيارات الميدانية

عقدت لجان المجلس ما يزيد عن (1935) اجتماعاً وجلسة استماع وجولة ميدانية موزعة على النحو التالي: اللجنة القانونية نحو (515)، اللجنة الاقتصادية (277)، اللجنة السياسية (184)، لجنة الرقابة وحقوق الإنسان (328)، لجنة التربية والقضايا الاجتماعية (604)، لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي (205)، لجنة القدس (43)، ولجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان (55)، ولجنة شؤون اللاجئين (125) ولجنة الموازنة (416). كما عقدت عشرات الاجتماعات الأخرى من قبل اللجان المؤقتة التي شكلها المجلس لمعالجة مواضيع متنوعة.

وعليه، فقد بلغ عدد أيام اجتماعات المجلس ولجانه نحو 2455 اجتماعاً (يوم عمل) وهو مشكلاً ما نسبته 67.44% من إجمالي أيام السنوات العشر الماضية، خاصة وأن المجلس ولجانه لم تأخذ أية عطلة برلمانية طيلة السنوات الماضية، حيث كان المجلس في حالة عمل مستمر.

وقد بحثت اللجان في اجتماعاتها البرامج والسياسات والخطط الحكومية ومئات شكاوى المواطنين وعشرات مشاريع القوانين والقضايا الرقابية الأخرى.

**جدول رقم (7)
اجتماعات وجلسات استماع وجولات اللجان 1996 - 2005**

العدد	اللجنة
604	التربية والقضايا الاجتماعية
205	الداخلية والأمن والحكم المحلي
515	القانونية
277	الاقتصادية
125	لجنة شؤون اللاجئين والفلسطينيين في الخارج
43	القدس
55	الأراضي ومقاومة الاستيطان والجدار
328	الرقابة العامة لحقوق الإنسان والحريات العامة
416	الموازنة والشؤون المالية
184	السياسية
1983	المجموع

ثالثاً: اللجان المؤقتة

بالإضافة إلى العمل في اللجان الدائمة شكل المجلس خلال دوراته العشرة العديد من اللجان المؤقتة التي أوكل لها مهام محددة وكان من أهمها لجان تفصي الحقائق حول قضايا متنوعة صحية وبيئية (تسرب شبكات الصرف الصحي) واقتصادية (الشركات الاحتكارية) وقضايا تتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان (تقرير هيئة الرقابة العامة، الاعتداءات على المواطنين وأعضاء المجلس التشريعي، التدهور الأمني، فوضى السلاح) والقضايا السياسية (ملف المعتقلين السياسيين، الحوار الوطني، تنفيذ قرارات المجلس، عملية الإصلاح، مشروع القانون الأساسي، مشروع قانون الانتخابات العامة، مشروع قانون الأحزاب السياسية) وقضايا المفاوضات (ملف المعابر، الانسحاب من غزة، ميناء غزة) وأخرى تنظيمية خاصة بعمل المجلس (وضع آلية لعمل اللجان، البث المباشر لجلسات المجلس، عملية إصلاح وتطوير عمل المجلس)، وفيما يلي جدول باللجان المؤقتة التي شكلها المجلس خلال دوراته العشرة:

جدول رقم 8

اللجان المؤقتة التي شكلها المجلس 1996-2005

الدورة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشره	المجموع
العدد	17	2	2	1	2	3	2	--	6	6	41

الخاتمة

على الرغم من حداثة التجربة البرلمانية الفلسطينية وما تخللها من صعوبات ومعوقات ممثلة بالممارسات القمعية الإسرائيلية من خلال سياسات الاغلاقات المتكررة وحظر التجول وتقييد حركة أعضاء المجلس ذهاباً وإياباً، ألا أن المجلس التشريعي استطاع أن يرسي قواعد برلمانية تضاهي مثيلاتها في دول وبرلمانات لها تجارب طويلة إذا ما قورنت بعمر المجلس.

وإذ ينهي المجلس الأول أعماله التي سبق وتضمنها هذا التقرير، يتمنى أن تستمر هذه التجربة بالتطور والازدهار ويرجو لممثلي الشعب في المجلس القادم كل التوفيق والنجاح في المهام الملقاة على عاتقهم في إكمال هذه المسيرة التي بدأها هذا المجلس نحو تحقيق طموحات وأمان شعبي الفلسطيني العظيم في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.